وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences Économiques,

العنـوان

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة2000-2012)

مذكـرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعـداد الطـــالبة:

- **والي زكرياء**
- **عوينة عبد النور**
- **سقاي محمد الصديق**

إشراف الأستاذ:

بلخضر أحمد

السنة الجامعية

2016/2015

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	ا.
قائمة الجداول والأشكال	II
المقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**1**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	03
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي **المباشر**	03
المطلب الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	04
المطلب الثالث: محددات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر	06
المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	12
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	12
المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	13
المطلب الثالث: محددات حجم النمو الاقتصادي	15
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	19
المطلب الاول: التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	19
المطلب الثاني : التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	22
الفصل الثاني: دراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2012	**27**
المبحث الأول: منهجية البحث في الاقتصادي القياسي	29
المطلب الأول: مفاهيم اساسية حول الاقتصاد القياسي	29
المطلب الثاني: تحليل الانحدار الخطي البسيط	31
المطلب الثالث: تحليل الانحدار الخطي المتعدد	34
المبحث الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عوامل النمو الاقتصادي	37
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الي الجزائر	37
المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات	39
المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي	41
الخاتمة العامة	47
قائمة المراجع و المصادر	

اولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
II – 01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2012)	37
II – 02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم الصادرات خلال الفترة 2000 – 2012	39
II– 03	نتائج تحليل البيانات لعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات	40
II – 04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي	41
II – 05	نتائج تحليل البيانات لعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي	42
II – 06	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج الداخلي الخام	43
II – 07	نتائج تحليل البيانات لعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي	44

ثانيا: قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
II – 01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال السنوات 2000-2012	38

المقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، بالإضافة التغيير الهام الذي طرأ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

و لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، ولما له من مردوديات ايجابية على عمليات النمو الاقتصادي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

لقد بدأت الجزائر منذ بدء الخطط التنموية بتشجيع ودعم الاستثمار المحلي كداعم أساسي من دعائم الاقتصاد الوطني، من خلال وسائل كثيرة، لذا فان تحقيق الاستثمار المحلي للغايات المطلوبة منه قد يصبح بالإمكان إذا توفرت لديه الإمكانات التي تجعله قدرا على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

1. الإشكاليـة:

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتفاعله على مستوى الاقتصاد الوطني، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب عدة مزايا إلى الدولة المضيفة من شانها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي: **مـا مـدى تأثيـر الاستثمـار الأجنبـي المباشـر علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر ؟**

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما هو الاستثمار الاجنبي المباشر، وماهي محدداته و اشكاله ؟
- ماهية النمو الاقتصادي، وما هو الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية ؟

2. فرضيـات الدراسـة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر طرديا على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- يؤثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على سير المشاريع المحلية .

3. مبررات اختيـار الموضـوع :

سيتم تناول موضوع هذه الدراسة نظرا لحاجة صانع القرار الاقتصادي بالإضافة إلى المختصين من الاقتصاديين من ذوي العلاقة بموضوع الاستثمارات في الجزائر، لمعرفة الأثر بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

4. أهداف الدراسـة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى :

- تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر .
- إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي اختيار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة .
- توضيح آليات تفاعل الاقتصاد المحلي مع متغيرات السوق الدولية من خلال قناة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

5. أهميـة الدراسـة:

– إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية؛

– الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانات لتدريب العمالة الوطنية مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الإفراد والمؤسسات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

– الدور المتنامي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتنامية.

– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي المحلي.

– مكانة المشاريع الاستثمارية الخاصة في خلق تنمية محلية.

7. حدود الدراسـة:

تتكون حدود الدراسة من:

– **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

– **الاطار الزمني:** دراسة حالة الجزائر الفترة من 2000 الي 2012

8. منـهـج الدراسـة:

لتحقيق أهداف هذا الدراسة سنستخدم:

– **المنهج التحليلي الوصفي :**

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، العلاقة المتبادلة بينهم، وكذلك وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة.

– **الأسلوب التحليلي الكمي :**

حيث سيتم استخدامه لتقدير نموذج لاختبار العلاقة موضع البحث قياسيا بالاستفادة من أسلوب تحليل السلاسل وبتطبيق برنامج، **(Vector Autoregressive) (VAR)** الزمنية، وذلك عن طريق تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه **8Eviews.**

9. مرجعية الدراسة :

أثناء القيام بإنجاز هذا البحث تم الاعتماد أساسا على المراجع التالية :

– اعتماد مراجع من كتب، أطروحات دكتوراه، رسائل ماستر، مذكرات ليسانس، تقارير، مقالات وداخلات سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية؛

– الاستعانة بشبكة الانترنيت من اجل الحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

10. صعوبات البحث :

– قلة الدراسات الحديثة في هذا البحث .

11. هيكل البحث :

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول نظري والآخر تطبيقي، حيث يتم التطرق في الفصل الأول النظري الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي من خلال سرد جملة من التعاريف والمفاهيم المرتبطة بهم، وكذا العلاقة المرتبطة بينهما .

ويتطرق الفصل الثاني الخاص بالدراسة الميدانية إذ تم في المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات من خلال عرض وتحليل لمتغيرات الدراسة، وكذا سرد تعريف للنموذج المستخدم في الدراسة، أما المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان النتائج المستخدم في الدراسة ومن ثم مناقشتها للخروج بالنتائج والمناقشة حيث تم تناول نتائج نموذج.

الفصل الاول:

الاطار النظري

للاستثمار الاجنبي

المباشر والنمو

الاقتصادي

تمهيد:

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها في ظل ما يعرف اليوم بالعولمة المالية، في عالم يحكمه المتغير والثابت، وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية. فبعدما كانت محدودة الانفتاح، أصبحت اليوم غير مقيدة في انتقال كل ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة ما تعلق بعوامل الانتاج.

ونظرا للتزايد السكاني الذي يشهده العالم، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية خاصة تحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة، وتوفير الخدمات الصحية، والسعي عموما وراء تحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها. كان لزاما على الدول زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى الحاجة إلى ضخ قدر هائل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر. وبسبب الاعتقاد بجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر رؤوس الأموال، إضافة إلى الدور المهم والحيوي الذي قد يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيات الحديثة والإلمام بها ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة المرسومة.

ومن أجل الظفر هذه المزايا، تحاول العديد من الدول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري.

وعلى الرغم من الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن أحدا لا يمكنه إنكار أهميته ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. لكن في نفس الوقت يخطئ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول التي تعتمد على هذا النمط من التمويل يمكن الحصول عليها بلا تكلفة، فالأدلة التطبيقية تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات التي تقود قطار الاستثمار الأجنبي المباشر لها أهداف ودوافع تسعى هي الأخرى إلى تحقيقها من وراء تدويل استثماراتها وأنشطتها المختلفة في الدول الأجنبية (المضيفة) المستهدفة وقد تناولنا في هذا الفصل ما يلى :

- المبحث الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر.
- ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني، المالي، السياسي وكذا البيئي أيضا، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم هذا النمط من الاستثمار بشيء من التفصيل والتحليل ثم سيتم التعرض لمختلف أشكاله و كذلك المرور بأهم أهدافه وكذا خصائصه.

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هو ذللك الاستثمار يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا لاستثمار أجنبي مباشر .

- وقد عرفه العديد من الباحثين فقالو عنه :

هو عملية تدفق القروض من قبل الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخري على أن لا تقل نسبة تملك الخارج 10%[1].

- عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ما يلى :

بأنه الاستثمار ينطوي علي علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (بلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في ادارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف وقد يكون المستثمر شخصاَ طبيعياَ أو معنويا[2].

- تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الاجنبي المباشر (تعريف قانوني):

يعرف المشرع الجزائري وبمقتضي القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم الاستثمار الاجنبي المباشر على انه:

- اقتناء أصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج او اعادة تأهيل او إعادة هيكلته
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات مالية او عينية .
- استعادة النشاطات في اطار خوصصة جزئية أو كلية[3].

---

[1] سليمان الهادي، **الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص: 23.

[2] حسن عمر الهادي، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص ص: 69 – 70.

[3] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013، ص:46 .

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمارات عبر الوطنية تتكون من نوعين من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الاستثمارات الاجنبية العمودية وأخري أفقية فالأولى تستهدف السوق المحلي وهدفها هو البحث عن السوق، أما استثمارات الاجنبية أفقية فهي تتوجه إلى التصدير أي تبحث عن فعالية وهي تأخذ أشكالا مختلفة بحسب استراتيجيتها المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات فهي تمارس مختلف أثار الاستقطاب إما فيما يخص اختبار البلدان المضيفة او النشاطات الاقتصادية المعنية، ومن بين هذه الاشكال هي ما يلى:

1- : الاستثمار المشترك أو الشراكة :

يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمارات اسهم المشروع المشترك وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة برأس المال الوطني وتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة و يتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه و تنشأ عن مساهمة شريكين على الاقل أي أنه يتم بين طرفين أحدهما محلي و لأخر أجنبي ويكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع بين الطرفين حسب الاتفاق مما يضمن مصالح كل طرف .

2- : الاستثمار الاجنبي المباشر المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

في هذا النوع من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر تكون ملكية رأسمال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة و مطلقة للمستثمر الاجنبي بدءاَ من المشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير دون التدخل من دولة مضيفة و تقوم هذه الطريقة في الاصل الى عملية نقل للمؤسسة بأكملها الى سوق دولي معين او بعبارة اخرى نقل مهاراتها الادارية و الفنية والتسويقية و التمويلية و مهارات اخري الى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة حتي تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل اذ تتفوق كثيرا الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات كونه يجلب الشعبية الاقتصادية و الصينية علي القرار السياسي.

وتحصل الشركات المتعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد.
- شراء مشروع قائم بالفعل.
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل.

3- : الاستثمار بالمناطق الحرة:

هو شكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموديا قرب الحدود البرية او البحرية تستفيد من الاعفاءات الجمركية والنشاطات الانتاجية فيها معفية من الرسوم و الحقوق من الاجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الاولية و المدخلات التى تدخل في هذا المجال وحسب احصائيات المكتب الدولي للعمل : " انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975و 2002 من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حرة في 116 بلد ". وتكون أسعار السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق.

4- : الاندماج و الاستحواذ : (الاستيلاء / الاحتواء)

يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام أحد الشركات بالاستيلاء على أخرى حيث تظل الشركة الاولى قائمة بينما تذوب أو تختفي الثانية، ولقد اصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة حيث تستهدف من خلال ها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية وزيادة امتدادها الجغرافي وتوسيع حصتها في السوق العالمي كما تعرف بـ" شركة تسيطر على أخري و ذللك باستحواذ على 50% من رأسمالها على الاقل "، وتشكل عمليات الاندماج والابتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوصيات.

5- : مشروعات أو عمليات التجميع:

في هذا الشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر يقوم المستثمر الاجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب و تجميع منتوج سبق صنعه في البلد الام سوّق بعلامة أخري أو بنفس العلامة انطلاقا من أسواق البلد المضيف إلى الأسواق الدولية مثال على ذلك تجميع و تركيب وبيع سيارات بيجو (علامة فرنسية) بتركيا أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا و أسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقا.

6- : التحالف الاستراتيجي:

التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وأخر أجنبي من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين[4]

[4] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24 – 28.

المطلب الثالث: محددات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر

ويمكن ذكر أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلى:

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناء على محددات منها:

1. حجم السوق المحلي: تهدف الاستثمارات إلي البحث عن الأسواق واسعة خاصة في الدول النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي.

2. **فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:** بعد خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية في الدول النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل المياه، الكهرباء والنقل ...إلخ.

3. توفر العمالة الرخيصة المؤهلة: تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعملة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسره اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات مثل جنوب شرق أسيا.

4. **توفر المواد الأولية:** وهو ما يميزه توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مثل شركات استخراج المعادن، البترول، الحديد، الغاز ومواد أخرى.

5. **ارتفاع معدلات الناتج الداخلي الخام:** تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات الناتج مرتفعة من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الدارسات التجريبية في كثير من البلدان والتي أكدت ارتباط الإيجابي بين معدلات نمو الناتج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6. **توفر البنية الأساسية** يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلي توفير البنية أساسية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية.

7. **توفر الآمن والاستقرار:** تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفر الحماية القانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولي مهام التوجيه والرعاية.

8. **قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج كاستراتيجية بديلة للتصدير:** وهذا من أجل حماية حصتها السوقية المهددة من طرف المؤسسات المحلية المنافسة أو في حالة الدولة التي تفرض

قيود تجارية، وهو ما يفسر استثمارات الشركات الأمريكية في أوروبا بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة عام **1960**.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

ما كان سائد هو تفضيل الدول المتقدمة سيطرتها على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الاستراتيجية عسكريا إذ تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية ،و لجأت إلى استعمار من نوع آخر ذو طابع اقتصادي في صورة الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن أن نوجز أهم المحددات للبلدان الأم في:

1. رغبة البلدان الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها الساسي.
2. رغبتها في خلق فرص عمل لعمالها خارج حدودها.
3. نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقي الدول المضيفة في تبعية دائمة لها ،و بالتالي يسهل احتواءها.
4. فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
5. تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم.
6. تقوم الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض، أو المساعدات، حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما.
7. معالجة الخلل في موازين بدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

1: الموقع الجغرافي

يعتبر البلد جغرافيا عاملا ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة حيث أن الشركات العالمية تستقطب من طرف الدول التي تمثل مراكز عبور بحكم موقعها الاستراتيجي فعلى سبيل المثال دولة تركيا موقعها الاستراتيجي مغري بالنسبة بالمستثمر الأجنبي فهي تربط قارة آسيا وقارة أوروبا

وبالتالي تتيح للمستثمر الأجنبي الدخول لكل الأسواق الأوروبية والآسيوية، فالموقع الاستراتيجي عاملا مهما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[5].

2: البيئة الاجتماعية والثقافية

يعتبر البلد محل للروابط الاجتماعية والثقافية حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية كما تلعب الصراعات النقابية والاجتماعية دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية فكثرة الإضرابات الملاحظة في الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات متعددة الجنسيات.

فمثلا قررت شركة فورد سنة 1989 بناء مصنع في إسبانيا للمكونات الإلكترونية الموجهة لمحركات النماذج المنتجة في أوروبا في حين أنه كان من المفروض فتح هذا الفرع في إيكوس بإسكتلندا لكن النقابات البريطانية كانت تعارض التمثيل النقابي الوحيد المعروض من طرف فورد وانتهت العديد من الدول إلى أهمية التشريع الخاص بالعمل في جلب الاستثمار الأجنبي فمثلا فرنسا تفكر بجدية في إدخال الكثير من المرونة على تشريعاتها الخاصة بعلاقات العمل، وكذلك تهدف كل من تونس والمغرب إلى عرض سوق عمل جذاب للمستثمر الأجنبي إضافة إلى كل ما سبق تعتبر درجة تفتح النقابات الأجنبية واستعمال اللغات الأجنبية من العوامل الأساسية التي تجذب المستثمر الأجنبي[6].

3: معدل نمو الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي محددا مهما لاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة وزيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة وتلاؤم الدول ذات الناتج المحلي الكبير وكثيرا من الشركات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير قابلة للإتجار وذلك لأن الطريقة الوحيدة لتدعيمها لأسواق الدول المضيفة من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول وكذلك يساعد اكبر الدخل القومي من الشركات التي تعمل في منتجات قابلة للإتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم، وقد أسفرت بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الدخل القومي والاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما أثبتته كل من **pomastassion and pcorce** عن الاستثمار الأجنبي

---

[5] لعزيزي جميلة، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2005 – 2006، ص: 25.

[6] فريد كورتان، **واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مداخلة ضمن مؤتمر عالمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سكيكدة ،15/14/مارس/2004، ص: 23.

في بريطانيا و**coming hamc** (1975) وكذلك **Dnving** 1980 عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية على وجود هذه العلاقة.

4: المحيط السياسي

تفضل الشركات متعددة الجنسيات الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي إذا أن هذا الأخير ذو تأثير على النشاط الاقتصادي عموما ونشاط الشركات خصوصا إذ أن حجم المبيعات يضطرب في الظروف السياسية والأجنبية المستقرة ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي :

- انقلاب الخلافات السياسية إلى العنف.
- الحروب الأهلية.
- التعاقب السريع للحكومة وهذا يؤدي إلى التغير المستمر في السياسات الاقتصادية مما لا يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالتخطيط وبالتالي عدم الاستقرار وبالتالي عدم الاستقرار بالنسبة للنشاط الاقتصادي.

مثلا الجزائر هي الأقل استفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة مع تونس والمغرب وهذا لعدم الاستقرار الأمني رغم التقدم الملحوظ فيما يخص التحرير الاقتصادي رغم كل هذا يجب أخذ العامل بحذر فهناك كثير من الدول لا تتوفر على الاستقرار السياسي إلا أنها تستقطب استثمارات هامة كإسبانيا، فرنسا، بريطانيا (حروب انفصالية، جزيرة كورسيكا عن فرنسا أو إيرلندا عن بريطانيا أو منطقة الباسك عن إسبانيا، المجموعات اليسارية المتطرفة في إيطاليا) وقد يعود ذلك إلى قدرة النظام على عزل العامل الاقتصادي عن العامل السياسي.

إضافة إلى الاستقرار السياسي توجد هناك عوامل تدرج ضمن المحيط السياسي تتمثل في:

- احترام حقوق الإنسان في البلد المضيف إذ يرتبط الأخير بجذب الاستثمارات الأجنبية حيث أن هذا العامل يأخذ بعين الاعتبار من طرف الدول التي تجلب الاستثمار الأجنبي بغرض تشكيل ضغوطات على الدول التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية مثل كوبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن قانون الاستثمارات الأجنبية **Helms Burton** يمنع كل شركة لديها مصالح في الولايات المتحدة الأمريكية من التعامل مع كوبا.
- محاربة السرقة والرشوة **Banditisme** تظهر إرادة الدولة ومسؤولياتها اتجاه الآفات فزيادة نسبة هذه الأولى أي السرقة (قطاع الطرق) في روسيا قلص من وتيرة الاستثمارات الأجنبية.

5: المحيط الاقتصادي

هنا يجب فالتمييز بين الوضعية الظرفية والبنية الاقتصادية:

5-1 **الوضعية الاقتصادية الظرفية:** وتنبغي التركيز على المسائل الهامة كالتضخم المستوى العام لأسعار مسألة البطالة ، مديونية الميزان التجاري والقدرة الشرائية.

5-2 **البنية الاقتصادية:** وتتمثل في مسألة التوازن بين القطاعات أي مدى وزن كل قطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى من النتاج المحلي الخاص إضافة إلى عوامل أخرى يمكن إدراجها في المحيط الاقتصادي تتمثل في:

أ. القواعد التي تنظم الدخول إلى كيفية توزيع الثروات على المجتمع (الحد الأدنى للأجو، طبقة أرباب العمل).

ب. السياسة المتعلقة بالأسواق أي ما طبيعة سياسيات المنافسة، هل هي تامة، احتكارية، أو احتكار القلة.

ت. النظر إلى سياسة الخوصصة وما مدى وزنها على المستوى الاقتصادي فالدول التي تقوم نظامها الاقتصاد بها على أساس سيادة الملكية العامة يزدادا تدخل الدولة فيها في الحياة الاقتصادية بشكل كبير يتجلى ذلك من خلال المظاهر التالية:

- تأثر شروط المنافسة بين المؤسسات حيث أن تدخل الدولة يؤثر على أسعار المنتجات كما يؤثر على أسعار عوامل الإنتاج مما يسمح للسوق بأداء دورها في توزيع المواد الاقتصادية.
- زيادة الاقتطاعات الضريبية نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة والاقتصادية والاجتماعية.
- توسع مظاهر البيروقراطية نتيجة لتضخم جهاز الإداري ومركزية اتخاذ القرار مما يؤدي إلى تضخم التكاليف وتقليص الأرباح ومن عدم انجذاب الاستثمار إلى هذه الدول وتوجهها نحو الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الحرة والتي يتقلص فيها تدخل الدولة والنشاطات الاقتصادية[7].

6: السياسة العامة للدولة اتجاه الاستثمار الأجنبي

وتتمثل في السياسات التي تقوم بها الدول المضيفة بغرض جذب المستثمرات الأجنبية ومنها:

- تزويد المستثمر الأجنبي بكل المعلومات الضرورية وتشجيعه على الاستثمار في الصناعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متقدمة.

[7] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة النشر2003، ص ص: 49 – 50.

- التخلص من الإجراءات البيروقراطية وكذا قيود الاستيراد المفروضة على نشاط المؤسسة وإدماج بعض الشركات المحلية مع الشركات الأجنبية.
- إعطاء المستثمر الحرية في اختيار شكل الاستثمار.
- فعالية الإدارة العمومية والتي تقدر ببساطة الإجراءات الإدارية، مثل منح الردود على الموافقة على الاستثمارات الأجنبية وعلى شفافية وجاهزية المعلومات المتوفرة للمستثمرين.
- توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الحيوية.

إضافة إلى عامل مهم ويتمثل في الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدول المضيفة والدول الأم، وكذا المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية أيضا انضمام الدول إلى معاهدات واتفاقيات دولية كالمنظمة العالمية للتجارة، الوكالة متعددة لضمان الاستثمارات، يعتبر من وسائل رفع الثقة المستثمرين بها.

7: التنظيمات والقوانين المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر

وتتمثل في تلك القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وكذلك تلك التي تؤثر على سيرورة وتسيير الشركة في الدول المضيفة قوانين العلاقات ومعايير العمل، الأنظمة الضريبية، قوانين التجارة والمنافسة، قوانين حماية المستهلك، قوانين الاستثمار فمثلا الدول المصنعة التي توجد فيها صناعات ملوثة بشكل كبير، استطاعت أن توظف الشركات الخاصة بهذه الصناعة في بعض دول الجنوب المتسامحة نوعا ما فيما يخص المحيط أو في الدول التي طورت مجال المعرفة فيما يتعلق بإعادة التأهيل[8].

[8] عبد السلام ابو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمار**، مؤسسة شباب الجامعة الأجنبية، 1989، ص69.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي واجمالي الناتج القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[9].

النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدي استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي. والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية، كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي. ومن الطبيعي انه لا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الدخل القومي بعد بلوغ نسبة استغلال الطاقة الانتاجية 100%[10] .

والنمو الاقتصادي يعني بالأساس نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو هدف من أهداف السياسات الاقتصادية، ويقاس بحجم الزيادة الحاصلة في النتاج المحلي الإجمالي ***GDP*** لبلد ما خلال فترة محددة، ويمكن تقدير هذا الناتج بثلاث طرق هي[11]:

1.***طريقة الانتاج أو القيمة المضافة***: وهي ناتج جميع القيم المضافة لكافة الوحدات المؤسسية، بحيث يتم احتساب الناتج مضافا إليه الضرائب، وترح منه الإعانات على المنتجات، كما يطرح الاستهلاك الوسيط.

2.***طريقة الإنفاق***: وتشير إلى حاصل جمع جميع أشكال الإنفاق. ويتم تقديره باحتساب الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الفعلي)، ويضاف إليه التغير في المخزون، والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، وصافي الحيازة من الأشياء الثمينة، والصادرات السلعية والخدمية، وتطرح منه الواردات السلعية والخدمية.

3.***طريقة الدخل***: وبموجبها يتم جمع كافة أشكال الدخول، ولذلك يسمى المصطلح هناً الدخل القومي الإجمالي ***GNI*** ، ويتم تقديره باحتساب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، وتضاف إليه الضرائب،

---

[9] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق – النظريات، استراتيجيات، تمويل** –، الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 73.

[10] حربي محمد موسي عريقات، **مبادئي الاقتصاد التحليلي الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص: 268.

[11] عمار محجوب محمد زكي، ***دور التمويل العربي الاسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان (1986 – –2009)***، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 55 – 56، مركز الدراسات البحوث العربية، بيروت، 2011، ص ص: 92 – 93.

وتطرح منه الإعانات على الانتاج والواردات، وتضاف تعويضات العاملين، وهي صافي المدفوع للعالم الخارجي، ودخل الملكية، هي صافي المستلم من العالم الخارجي.

ويمكن أن نعرف النمو الاقتصادي على أنه: " عملية اقتصادية تأخذ في الاعتبار الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية أو الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية[12].

وهناك تعريف آخر للنمو الاقتصادي: "يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الدخل الوطني أو نصيب الفرد من الدخل الوطني أو الناتج الوطني، فعندما يزيد الإنتاج من السلع أو الخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي"[13]. ويعرف أيضا بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[14].

المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

لقد اختلفوا الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية ونظرا لأن عملية التنمية معقدة تنطوي علي تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وان التنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان، وبتراكم راس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الانتاج، والادخار وايضا توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية.

وفي الفكر التنموي الكلاسيكي، هناك بعض الكتاب أمثال **بالدوين** و **موري** قد عرفوا التمية علي أنها " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة الي تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم ".

اما الاقتصادي **كيندلبرجور** فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي " الزيادة التي تطرا علي مستوي الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية في المؤسسات الانتاجية القائمة او التي ينتظر إنشائها"[15].

---

[12] فرهاد محمد علي الأهدن، ***التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي***، ط 01، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1994، ص: 64.

[13] مالكوم جبلز ومايكل رومر وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص: 31.

[14] Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999, p : 9.

[15] مالكوم جبلز ومايكل رومر وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 36.

كما يعرفها البعض الأخر من المفكرين " بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".

ويعرفها آخرون بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول اقتصاد قومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".

ولقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها " النمو والتغير اللذان تتكامل فيهما جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن جميع الإجراءات والوسائل والأساليب التي تتخذ لزيادة الانتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة والكافية لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع، مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية والعدل، ويحقق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية والبشرية "[16].

والتنمية الاقتصادية ما هي الا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة و متطورة، ويعتمد اعتمادا كبيرا علي جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف الي واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتي في مجال العسكري تحتاج الدولة دائما الي التطور والمتابعة والتدريب علي احدث الوسائل المستخدمة[17].

ثانيا: الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية اضافة الي ذلك تغيرات اساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتنمية تؤدي الي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي والنمو الاقتصادي ينبغي ان يكون اعلي معدل الزيادة السكانية . فإذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلا بمعدل **8 %** وكان معدل زيادة السكان **3%** فإن نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل **5%** سنويا.

ومن الممكن ان ينمو الاقتصاد دون ان يكون هناك تنمية حقيقية. فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي كما ان الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب الي الخارج او تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.

---

[16] زكي محمود شبانة، ***دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية***، ورقة قدمت إلى المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية، إتحاد الجامعات العربية، القاهرة، 1973، ص: 27.

[17] خبابة عبد الله، ***تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية***، دار الجامعة الجديدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة الجزائر، 2013، ص 20-21.

إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي انتاجية منخفضة بالنسبة للفرد الي هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، اي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما امثل عن طريق احداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و توزيع عناصر الانتاج بين قطاعات مختلفة[18].

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن ان تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي. ومع ذلك فهناك عوامل معينة تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية الي تطوير مثل هذه النظرية. ويمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

1. كمية ونوعية الموارد البشرية: بإمكان قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي / عدد السكان

يتضح من المعادلة اعلاه ان معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الايمن للمعادلة . فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر، وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي.

اما اذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان الي الضعف ايضا فمعني هذا ان الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير. ويدل هذا علي ان زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية في الاقطار النامية، وخاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني، فمثلا تؤدي زيادة السكان الي زيادة حجم القوة العاملة اي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل. وتؤثر انتاجية العمل علي معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية او لقياس قدرة الاقتصاد معين علي تحويل الموارد الاقتصادية الي سلع وخدمات. ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل هي:

- مقدار الوقت المبذول في العمل، اي معدل ساعات العمل في الاسبوع.
- نسبة التعليم، المستوي الصحي، والمهارات الفنية للعمال.
- كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الانتاج والموارد الاولية المتوفرة.
- درجة التنظيم والادارة و العلاقات الانسانية في العمل.

[18] موسى حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 259 – 265 .

2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد انتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي علي كمية ونوعية موارده الطبيعية: درجة الخصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات ...الخ.

ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية فالموارد التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع. الا اذا استطاع الانسان ان يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعندما يحدث ذلك، ان الموارد عندئذ ستفقد تسميتها "بالطبيعية " وتصبح كأنها من صنع الانسان.

لذلك فمن المحتمل ان يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية الا ان مستواه المادي او معدل نموه الاقتصادي سوف لا يتأثر مطلقا اذا بقيت هذه الموارد غير مستقلة . ومعني ان شروط الطلب و التكاليف يجب ان تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) الي حالة اقتصادية (مستغلة). ويتطلب ذلك ما يلي:

- ان يكون الطلب علي السلعة التي يستخدم الموارد في انتاجها في مستوي يبرر استغلال هذه الموارد؛
- ان يكون عرض راس المال، المهارات الفنية ملائماً لتحويل الموارد الي استعمالات مربحة.

ويعني هذا انه لابد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الاجل القصير لتمكين الاقتصاد الوصول الي مستوي اعلي من القدرات الانتاجية في المستقبل. اي بعبارة أخري لتحقيق انتقال منحني حدود امكانيات الانتاج القصوى إلي الأعلى.

3. تراكم راس المال: لابد للمجتمع ان يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، المكائن، طرق المواصلات، الجسور ....الخ. فالمعدل الذي يستطيع ان يضيفه المجتمع الي كمية راس المال يؤثر علي النمو الاقتصادي لذلك المجتمع.

أما العوامل المحددة لمعدل تراكم راس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأولها:

- توقعات الارباح.
- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.
- ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر. ومع ذلك فإن مظهر لعملية تراكم راس المال بالنسبة لجميع الأقطار هي ضرورة التضحية.

ان كلفة النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب ان يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم راس المال.

4. التخصص و الانتاج الواسع (الكبير): يعتبر ادم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور ثروة الامم الذي نشر في سنة 1776. فقد اوضح ان التحسين في القوي الانتاجية ومهارة العامل يعزى الي تقسيم العمل.

ويؤكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا (كما هو الحال في معظم الاقطار النامية)، فإن تقسيم العمل سيكون اقل وبالتالي يقل حجم العمليات الانتاجية.

ويكون حجم الانتاج عادة في المراحل الاولي للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوي التخصص، كما ان معظم الانتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من اجل السوق، وبعد ان يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الانتاجية، الذي يؤدي بدوره الي زيادة حجم الانتاج وتقليل التكاليف.

يتضح اذا بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الانتاج، وإنما يتضمن تغيرات اساسية في تنظيم العمليات الانتاجية، لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين، جزئيا في الاقل، بمدى قدرات البلد علي زيادة التخصص في الموارد الاقتصادية.

5. معدل التقدم التقني: بالإضافة الي الاعتبارات الكمية، فإن هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، ومن او هذه العوامل النوعية هو معدل التقدم التكنولوجي، ويعني هذا بصورة عامة، السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوي المعيشة للسكان.

ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن و التاسع عشر خير دليل علي مدي التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في كل من انجلترا و الولايات المتحدة، كما أسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات و الابداعات التكنولوجية.

لذلك فإن التقدم التكنولوجي يشمل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد اخري جديدة بالتحسينات في مستويات التعليم والادارة والتسويق.

6. عوامل بيئية: لا يحدث النمو الاقتصادي في اي بلد في فراغ، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية .

وبعني هذا انه لابد من وجود قطاع مصرفي قادر علي تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي، وليس غريبا ان استطاعت بعض الاقطار مثل الولايات المتحدة، كندا، المملكة

المتحدة، اليابان، والاتحاد السوفياتي سابقا ان تحقق معدلات نمو عالية بالرغم من اختلاف نظمها السياسية، بينما هناك أقطار أخري في امريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا لم تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مهم طيلة عشرة السنين الماضية.

والجدير بالملاحظة انه من الصعوبة به تحديد مدي أويه تأثير العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي لبلد معين، وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية، لهذا يفضل معظم الاقتصاديين توكيد ثلاث عوامل هي:

- زيادة القوة العامل.
- زيادة راس المال.
- التقدم التكنلوجي.

ويمكن قياس اثر كل من القوة العاملة وراس المال, بينما من الصعب قياس اثر التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة، وانما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة، فمثلا اذا كان الاقتصاد ينمو بنسبة 6 % سنويا خلال فترة معينة، واذا كان 4% من هذا المعدل يعزى الى نمو القوة العاملة وراس المال سوية, فإن النسبة المتبقية وهي 2 % يمكن ان تعزي الي التقدم التكنولوجي، وبضمنه العوامل الأخرى كالتحسين من نوعية المكائن، الإدارة والمهارات الفنية للعامل ..الخ[19]

[19] موسى حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 270 – 274.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية

تمهيد:

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، وتبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعتبر أحد محدداته في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ،خاصتا في الدول النامية و يتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدى و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2012 من خلال التطرق الى:

المبحث الأول: عرض منهجية الاقتصاد القياسي .

المبحث الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: عرض منهجية الاقتصاد القياسي

إن القياس الاقتصادي هو فن وعلم استعمال الطرق الإحصائية، لغرض قياس العلاقات الاقتصادية، حيث تستعمل طرق القياس الاقتصادي لتقدير معالم النموذج، اختبار الفرضيات الموضوعة حول النموذج، و تعميم التنبؤات من هذا الأخير. فبناء نموذج القياس الاقتصادي يعتبر فنا، تماما مثلما نستعمل معلومات الهندسة المعمارية لتهيئة البنايات[1].

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول القياس الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم القياس الاقتصادي

اشتق مصطلح الاقتصاد القياسي من كلمتين من أصل يوناني، **Economic** أي اقتصادي و**Metrics** وتعني قياس، أي (القياس الاقتصادي) ومهمته قياس العلاقات الاقتصادية، ويحدده (ساموبلسون **Samuelson)** بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية و الطرائق الإحصائية[2]، كما يمكن تعريفه بـ: " الاقتصاد القياسي هو توليفة معينة تجمع بين كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والاحصاء، إلا أنه يمثل فرعا مستقلا بذاته عن كل الفروع السابقة"[3].

الفرع الثاني: أهداف القياس الاقتصادي

هناك ثلاثة أهداف رئيسية لموضوع القياس الاقتصادي، حيث يهدف هذا الأخير إلى[4]:

– بناء النماذج القياسية الاقتصادية، أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وهناك عدة طرق لبناء نموذج القياس الاقتصادي من النموذج الاقتصادي عن طريق اختيار الشكل الدالي، تخصيص الهيكل العشوائي للمتغيرات وهكذا، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي.

– تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، و تمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية للقياس الاقتصادي.

– استعمال النماذج المقدرة بغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي، أو اتخاذ القرارات المناسبة.

---

[1] صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص: 09.

[2] وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 22.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص: 02.

[4] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

الفرع الثالث: نظرية القياس الاقتصادي

تتميز مهمة نظرية الاقتصاد القياسي أساسا في قياس العلاقات وتكييفها مع مميزات الظواهر الاقتصادية التي يمكن إخضاعها إلى التجربة المخبرية وذلك بتطبيق أدوات إحصائية طورت لملاءمتها، بهدف تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في إطار دراسة علمية دقيقة.

الفرع الرابع: منهج البحث في القياس الاقتصادي

يمر أي بحث قياسي اقتصادي بأربع مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعيين النموذج.
- تقدير معاملات النموذج.
- تقييم المعاملات المقدرة للنموذج.
- اختبار معاملات النموذج، ثم التنبؤ.

أولا: تعيين النموذج

يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يتمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية.

ثانيا: تقدير معاملات النموذج

بعد تعيين النموذج تأتي مرحلة تقدير المعاملات وتتم عملية التقدير باستعمال الطرق الإحصائية منها طريقة المربعات الصغرى (**Moindres Carrés Ordinaires**)، وطريقة المعقولية العظمى (**Maximum de vraisemblance**)

رابعا: تقييم المعاملات المقدرة للنموذج

بعد أن ننتهي من تقدير معاملات النموذج تأتي مرحلة تقييم المقدرات أي هل هذه المقدرات لها معنى في النموذج أم لا ؟ ، هل هي مقبولة من الناحية الاقتصادية ؟

خامسا: اختبار المعاملات المقدرة ثم التنبؤ

إن أهم أهداف القياس الاقتصادي هي التنبؤ بقيم المتغيرات في المستقبل التي تكون صالحة من الناحية الإحصائية، لذلك يتم اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض.

المطلب الثاني: تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط

الفرع الأول: تقديم النموذج

يستخدم النموذج البسيط لتكوين علاقة بين متغير تابع (y) ومتغير مستقل مفسر (x)، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم مأخوذة من طرف (x)، وتعرف العلاقة للانحدار[5]:

$$y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon_i$$

حيث: y_i المتغير التابع. x_i المتغير المستقل (أو المفسر). ε_i الخطأ (المتغير العشوائي).

الفرع الثاني: فرضيات النموذج

يعتبر الخطأ ε_i متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية:

- ε_i موزع توزيعا طبيعيا $\varepsilon_i \to N(0.\delta_i)$
- قيمة توقعه $E(\varepsilon_i) = 0$
- تباينه ثابت $V(\varepsilon_i) = \delta^2$
- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي : $\forall i \neq j$, $Cov=(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$
- لا يوجد ارتباط بين المتغير x_i والخطأ ε_i أي: $Cov(\varepsilon_i, x_i) = 0$

الفرع الثالث: تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعاملات، وهذا عن طريق تدنية مجموع مربعات الأخطاء[6].

$$Min\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min\sum_{i=1}^{n} (y_i - \hat{\beta}x_i - \hat{\alpha})^2$$

حيث:

$\hat{\alpha}$: القيمة المقدرة لـ α.

$\hat{\beta}$: القيمة المقدرة لـ β.

$e_i = (y_i - \hat{y}_i)$ البواقي.

$\hat{y}_i$: النموذج المقدر.

y_i : النموذج الاقتصادي النظري.

ولإيجاد قيم $\hat{\alpha}, \hat{\beta}$ نشتق $\sum_{i=1}^{n} e_i^2$ بالنسبة لكل من $\hat{\alpha}, \hat{\beta}$:

[5] جمال الدين فروخي، " **نظرية الاقتصاد القياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 01.

[6] Jack JOHNSTON ,John DINARDO, **Méthodes Econométriques**, Economica, Paris, 1999, P: 21.

$$\begin{cases} \dfrac{\partial \sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\partial \hat{\alpha}} = -2\sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{\beta}x_i - \hat{\alpha}) = 0 \\ \dfrac{\partial \sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\partial \hat{\beta}} = -2\sum_{i=1}^{n} x_i(y_i - \hat{\beta}x_i - \hat{\alpha}) = 0 \end{cases}$$

وبالتبسيط نجد :

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \overline{x})(y_i - \overline{y})}{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \overline{x})^2} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i y_i - n\overline{xy}}{\sum_{i=1}^{n} x_i^2 - n\overline{x}^2} = \frac{COV(x_i, y_i)}{V(x_i)}$$

$$\hat{\alpha} = \overline{y} - \hat{\beta}\overline{x}$$

الفرع الرابع: حساب معامل الارتباط الخطي *(r)*

إن الهدف من حساب معامل الارتباط الخطي *(r)* هو معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات (x)و(y) وهو محصور بين $[-1;+1]$، وتعطى عبارة معامل الارتباط *(r)* على النحو التالي[7]:

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \overline{x})(y_i - \overline{y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \overline{x})^2 \sum_{i=1}^{n}(y_i - \overline{y})^2}} = \frac{COV(x_i, y_i)}{\sqrt{V(x)V(y)}}$$

- ✓ إذا كان : $r = 1$: هناك ارتباط كلي (تام) موجب بين (x)و(y)
- ✓ إذا كان: $r = -1$: هناك ارتباط كلي (تام) سالب بين(x)و(y)
- ✓ إذا كان: $r = 0$: لا يوجد ارتباط بين(x)و(y)

الفرع الخامس: معامل التحديد (R^2)

هذا المعامل يقيس جودة النموذج، أي يوضح نسبة انحرافات قيم (y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور في المجال $[1,0]$ ويرمز له بالرمز (R^2)، حيث هو مربع معامل الارتباط الخطي(r)، حيث نجد R^2 :

$$R^2 = 1 - \left(\frac{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\sum_{i=1}^{n}(y_i - \overline{y})^2} \right)$$

[7] Jack JOHNSTON ,John DINARDO, Op Cit , P : 08.

الفرع السادس: اختبارات المعنوية أو الدلالة بالنسبة للنموذج البسيط

تختبر العلاقة بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y) وذلك بوضع الفرضية H_0، التي تنص على عدم وجود علاقة بينهما، فتكون الفرضية H_1 عكس H_0 ويكون شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

ولاختبار صحة إحدى الفرضيتين H_0 أو H_1 نستخدم اختبار ستيودنت (T) أو اختبار فيشر (F).

أولا: اختبار ستيودنت Student

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية التالية :

$T_c = \left| \frac{\hat{\beta} - \beta}{\delta_{\hat{\beta}}} \right|$، حيث $\delta_{\hat{\beta}} = \delta_{\varepsilon}(x^t x)^{-1}$: الانحراف المعياري للمقدرة $\hat{\beta}$.

حيث $\hat{\beta}$ القيمة المقدرة لـ β . و $\delta_{\hat{\beta}}$: الانحراف المعياري لـ $\hat{\beta}$، وبما أن الفرضية H_0 تنص على انعدام β، فإن قيمة (T) تصبح: $T_c = \left| \frac{\hat{\beta}}{\delta_{\hat{\beta}}} \right|$

ويتم قبول أو رفض H_0 بمقارنة قيمة (T) المحصل عليها مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية $(n-k)$، حيث:

k : هو عدد الوسائط في هذه الحالة، و n : هو عدد المشاهدات.

وقرار هذا الاختبار يكون كالآتي:

$T_c \rangle T_t$: فإننا نرفض H_0: إذن $\hat{\beta} \neq 0$ ومنه المتغير له معنى (تأثير) في النموذج لأن $\hat{\beta}$ معنوي.

$T_c \langle T_t$: فإننا نقبل H_0 : إذن $\hat{\beta} = 0$ ومنه المتغير ليس له معنى في النموذج لأن $\hat{\beta}$ غير معنوي .

حيث T_t تمثل القيمة المجدولة عند درجة الحرية $(n-k)$ وبدرجة معنوية α %.

ثانيا: اختبار فيشر Fisher

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وكذلك حساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بواسطة النموذج:

1. شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \hat{\alpha} = \hat{\beta} = 0 \\ H_1 : \hat{\alpha} \neq \hat{\beta} \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية :

$$F((k-1).(n-k)) = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\hat{y}_i - \bar{y})^2 \,/\, (k-1)}{\sum_{i=1}^{n} e_i^{\,2} \,/\, (n-k)} = \frac{SCE/1}{SCR/(n-2)}$$

حيث k: هو عدد المعلمات ($k = 2$في حالة الانحدار الخطي البسيط).

n : عدد المشاهدات.

نقوم بمقارنة القيمة (F_c) مع القيمة (F_t) عند درجة الحرية $(1, n-2)$ بمعنوية α =5%

2. قرار الاختبار:

إذا كان $F_t \langle F_c$ فإننا نرفض H_0 : أي أن المتغيرات x تؤثر(أي تفسر) y

إذا كان $F_t \rangle F_c$ فإننا نقبل H_0 : أي أن المتغيرات x لا تؤثر(أي لا تفسر) y

المطلب الثالث: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد

الفرع الأول: تقديم النموذج

رأينا في النموذج الخطي البسيط أن المتغير التابع (y) يرتبط بمتغير مستقل واحد، أما في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع (y) يرتبط بعدة متغيرات مستقلة، حيث تصبح معادلة الانحدار:

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

مع: $(t = 1 \ldots\ldots n)$

لشرح أكثر هذه المعادلة يمكن أن نكتبها على شكل جملة معادلات لكافة قيم (t)وتكون على الشكل التالي[8]:

$$\begin{cases} y_1 = \beta_1 + \beta_2 x_{21} + \beta_3 x_{31} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1 \\ y_2 = \beta_1 + \beta_2 x_{22} + \beta_3 x_{32} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2 \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ y_n = \beta_1 + \beta_2 x_{2n} + \beta_3 x_{3n} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n \end{cases}$$

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي :

[8] جمال فروخي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \\ \\ y_i \\ \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{21} & x_{31} \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & .. x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32} \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & .. x_{k2} \\ \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots \\ \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots \\ 1 & x_{2i} & x_{3i} \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots x_{ki} \\ \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots \\ 1 & x_{2n} & x_{3n} \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots & \dots\dots x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \\ . \\ \beta_i \\ . \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \\ \\ \varepsilon_i \\ \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

الفرع الثاني: تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى

لدينا النموذج الخطي العام : $y = xB + \varepsilon$

حيث: $\hat{y} = x\hat{B}$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الخطاء.

$$\sum_{i=1}^{n} e_1^2 = e^t e = (y - \hat{y})^t (y - \hat{y})$$

$$= (y - x\hat{B})^t (y - x\hat{B})$$
$$= y^t y - y^t x\hat{B} - \hat{B}^t x^t y + \hat{B}^t x^t x\hat{B}$$
$$= y^t y - 2\hat{B}^t x^t y + \hat{B}^t (x^t x)\hat{B}$$

وباشتقاق المعادلة الأخيرة بالنسبة لـ : $\hat{B}$ نحصل على قيمة هذه الأخيرة :

$$\hat{B} = (x^t x)^{-1} x^t y$$

الفرع الثالث: حساب معامل الارتباط R^2

معامل الارتباط الخطي هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد (R^2) الذي يتم حسابه كما رأينا في الشكل البسيط:

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^t e = y^t y - \hat{B}^t x^t y$$

$$SCT = SCE + SCR$$

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = \frac{\hat{B}^t x^t y}{y^t y}$$

الفرع الرابع: حساب معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$

حيث يعرف بالعلاقة التالية[9]:

$$\overline{R}^2 = 1-(1-R^2)\left[\frac{n-1}{n-k}\right]$$

الفرع الخامس: اختبارات المعنوية أو الدلالة بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد

أولا: اختبار ستودنت

1. شكل الاختبار: ويتم الاختبار بحساب الإحصائية

$$T_c = \left|\hat{\beta}_i / \delta_{\hat{\beta}_i}\right| \qquad \text{حيث:} \quad \delta_{\hat{\beta}_i} = e^t e \big/ n-k\,(x^t x)^{-1}$$

ثم نقارن القيمة (T_c) مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية $(n-k)$ بمستوى معنوية α=5%

2. قرار الاختبار

إذا كان $T_c \rangle T_T$ نرفض H_0.

إذا كان $T_c \langle T_T$ نقبل H_0.

ثانيا: اختبار فيشر

1. شكل الاختبار:

ويكون شكل الاختبار كالآتي :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_i = 0 & \forall i = 2,.....,n \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_i \neq 0 & \forall i = 2,.....,n \end{cases}$$

ويحسب (F_c) بالعلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2 \big/ (k-1)}{\left(1-R^2\right) \big/ (n-k)} \rightarrow F(k-1, n-k)$$

2. قرار الاختبار:

إذا كان $F_t \langle F_c$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0.

إذا كان $F_t \rangle F_c$ فإننا نقبل الفرضية H_0

[9] صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

المبحث الثاني : قياس تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي

بعدما تم دراسة و استعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي و معرفة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، سنقوم في هذا المبحث بالتأكد من فرضيات الدراسة ،من خلال تحليل البيانات الإحصائية الضرورية للدراسة، **وسيتم تناول هذه الدراسة من خلال التحليل وفق برنامج إحصائي (Eviews8)يدرس العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.**

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

عرفت الفترة الممتدة ما بين **2000-2012** عودة الاستقرار والأمن للجزائر بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وهذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم التحفيزات والامتيازات المقدمة من الدولة، إلا أن المستثمر الأجنبي في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله. إضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمر الأجنبي بتعديل ومراجعة قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001المتعلق بتطوير الاستثمار، و كذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الجدول رقم (II – 01): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التدفقات الواردة	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
التدفقات الواردة	1661.8	2593.6	2746.4	2264	2571	*1700	20381.9

المصدر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الي البلدان العربية سنة (1970- 2011)، الكويت، ص 01 .

* بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، الجزائر، 2013، ص: 15.

فقد شهدت الفترة ما بين (2000–2006) تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر عتبة المليار دولار، فسنة 2001 سنة صدور قانون تطوير الاستثمار سجلت قيمة 1107.9 مليون دولار و هي قفزة نوعية مقارنة بسنة 2000 التي سجلت 280.1 مليون دولار، فيما انخفضت قيمة التدفقات الواردة في السنوات 2002، 2003 و2004 مقارنة بسنة 2001 مسجلة 1065 ،633.7 ،881.9 مليون دولار على التوالي و هذا دليل على القفزة النوعية المسجلة للتدفقات ما بين الفترة 2000–2001 لم تكن نتيجة لقانون تحسين مناخ الاستثمار.

وفي سنة 2007 شهدت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا طفيفا حيث سجلت هذه السنة قيمة 1661.8 مليون دولار مقارنتا بسنة 2006 المسجلة ل1795.4 مليون دولار، و هذا راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسعار العالمية للبترول، وسرعان ما استعادت التدفقات نسق التزايد حيث سجلت سنتي 2008، 2009 تدفقات تقدر ب 2593.6 و 2746.4 مليون دولار على التوالي في حين انخفضت هذه الحصيلة في السنوات الموالية بسبب مجريات الأزمة العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي إلى 2264 مليون دولار سنة 2010، 2571 مليون دولار سنة 2011 و1700 مليون دولار سنة 2012.

الشكل رقم (II – 01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال السنوات 2000– 2012

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الي البلدان العربية، سنة (1970–2011)،

المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثار ايجابي على صادرات الدول المضيفة وهذا الأثر يكمن في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا المتقدمة و الأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج المصاحب لتلك الاستثمارات وهو ما أدى إلى ارتفاع صادرات الدول المضيفة و ما لذلك من تحفيز للنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (II – 02): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم الصادرات خلال الفترة 2000 – 2012

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر X	الصادرات Y
2000	280.1	22.031
2001	1107.9	19.132
2002	1065	18.825
2003	633.7	24.612
2004	881.9	32.083
2005	1081.1	46.001
2006	1795.4	54.613
2007	1661.8	60.163
2008	2593.6	79.298
2009	2746.4	45.194
2010	2264	57.053
2011	2571	73.390
2012	1700	73.980

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الي البلدان العربية، سنة (1970-2011).
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، الجزائر، 2013، ص: 15.

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2 والذي يجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر و باستعانة ببرنامج Eviews8 في تحليل البيانات ،تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares
Date: 05/10/16 Time: 12:10
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.020975	0.005237	4.005284	0.0021
C	13.75885	9.147856	1.504052	0.1607

R-squared	0.593230	Mean dependent var	46.64423
Adjusted R-squared	0.556251	S.D. dependent var	21.83281
S.E. of regression	14.54382	Akaike info criterion	8.332847
Sum squared resid	2326.749	Schwarz criterion	8.419763
Log likelihood	-52.16351	Hannan-Quinn criter.	8.314982
F-statistic	16.04230	Durbin-Watson stat	1.362432
Prob(F-statistic)	0.002067		

الجدول رقم (II- 03): نتائج تحليل البيانات

معامل الارتباط	معامل التحديد	ستيودنت T	مستوى الدلالة	فيشر F
0.77	0.593	4.005	0.002	16.042

تبين النتائج المبينة أعلاه في الجدول رقم 3 ، أن معامل الارتباط موجب و قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات والذي يقدر بـ 0.770 ، ومعامل التحديد يقدر بـ0.593 أي أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغير في الصادرات بنسبة 59.3% بقيمة احتمالية 0.002 أقل من مستوى الدلالة 0.05.

قيم **T ستيودنت** المحسوبة تساوي 4.005 وهى أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوى1,796 وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة.

من خلال هذه النتائج تتحقق فرضية الدراسة والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على الصادرات.

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

تعمل الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل المساهمة في تكوين رأس المال الثابت الذي يؤدي إلى تزايد كفاءات و توزيع عوامل الإنتاج و ذلك من خلال رفع معدلات الادخار بعد كسر طوق الحلقة المفرغة وكل هذا يزيد من الاستثمارات المحلية

الجدول رقم (II – 04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر X	الاستثمار المحلي Y
1997	260	10803.82
1998	607	11806.08
1999	292	11577.9
2000	438	10879.82
2001	1196	11301.38
2002	1065	12874.79
2003	634	15706.2
2004	882	19629.62
2005	1081	21773.12
2006	1795	25076.25
2007	1665	31436.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية :

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، ،2008،ص43 44.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الي البلدان العربية، سنة (1970– 2011).

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4 والذي يجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي في الجزائر و باستعانة ببرنامج Eviews 8 في تحليل البيانات ،تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/10/16 Time: 12:24
Sample: 1997 2007
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	10.68861	2.719333	3.930601	0.0035
C	6989.798	2794.977	2.500843	0.0338

R-squared	0.631896	Mean dependent var	16624.12
Adjusted R-squared	0.590996	S.D. dependent var	6965.410
S.E. of regression	4454.619	Akaike info criterion	19.80424
Sum squared resid	1.79E+08	Schwarz criterion	19.87658
Log likelihood	-106.9233	Hannan-Quinn criter.	19.75863
F-statistic	15.44963	Durbin-Watson stat	1.264612
Prob(F-statistic)	0.003455		

الجدول رقم (II – 05): نتائج تحليل البيانات

معامل الارتباط	معامل التحديد	ستيودنت T	مستوى الدلالة	فيشر F
0.795	0.632	3.931	0.003	15.450

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

تبين النتائج المبينة أعلاه في الجدول رقم 5 ، أن معامل الارتباط موجب و قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والذي يقدر بـ 0.795 ،ومعامل التحديد يقدر بـ0.632 أي أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغير في الاستثمار المحلي بنسبة 63.2% بقيمة احتمالية 0.003 أقل من مستوى الدلالة 0.05 قيمة **T ستيودنت** المحسوبة تساوي 3.931 وهى أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوي1.83، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة. من خلال هذه النتائج تتحقق فرضية الدراسة والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على الاستثمار المحلي.

الجدول رقم (II – 06): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج الداخلي الخام

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر x	الناتج الداخلي الخامy
2000	280.1	283191.252
2001	1107.9	842542.258
2002	1065	008154.271
2003	633.7	707721.289
2004	881.9	772514.304
2005	1081.1	31591.320
2006	1795.4	722228.326
2007	1661.8	523895.336
2008	2593.6	600468.344
2009	2746.4	87088.352
2010	2264	515619.364

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد علي المراجع التالية :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الي البلدان العربية، سنة (1970-2011).

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 6 والذي يجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي في الجزائر و باستعانة ببرنامج Eviews 8 في تحليل البيانات ،تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/10/16 Time: 13:11
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.040551	0.008410	4.821534	0.0009
C	251.7130	13.92839	18.07194	0.0000

R-squared	0.720906	Mean dependent var	311.1057
Adjusted R-squared	0.689895	S.D. dependent var	38.71816
S.E. of regression	21.56099	Akaike info criterion	9.142614
Sum squared resid	4183.887	Schwarz criterion	9.214959
Log likelihood	-48.28438	Hannan-Quinn criter.	9.097011
F-statistic	23.24719	Durbin-Watson stat	1.174654
Prob(F-statistic)	0.000945		

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 6 والذي يجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و باستعانة ببرنامج eviews8 في تحليل البيانات ،تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (II – 07): نتائج تحليل البيانات

معامل الارتباط	معامل التحديد	ستيودنت T	مستوى الدلالة	فيشر F
0.845	**0.72**	**4.821**	**0.0009**	**23.247**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

تبين النتائج المبينة أعلاه في الجدول رقم 7 ، أن معامل الارتباط موجب و قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي والذي يقدر بـ 0.845 ،ومعامل التحديد يقدر بـ0.72 أي أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغير في الناتج المحلي بنسبة 72% بقيمة احتمالية 0.0009 أقل من مستوى الدلالة 0.05

قيمة **T ستيودنت** المحسوبة تساوي 4.821 وهى أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوي1.83، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة .من خلال هذه النتائج تتحقق فرضية الدراسة والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على الناتج المحلي.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أن الجزائر حققت تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الإصلاحات التي مست الجانب الاقتصادي والقانوني، وقد توجهت هاته التدفقات إلى عدة قطاعات على رأسها قطاع المحروقات وقطاع الصناعة إلا أن هذا القدر من التدفقات يبقى دون الطموح وذلك راجع إلى المعوقات التي يصادفها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي من بينها السوق الموازية و مشكل العقار الصناعي وقد تم أيضا محاولة الإجابة على فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والاستثمار المحلي.

وبسبب عدم توفر الإحصائيات الدالة على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال البشري لم نستطع اختبار هذه الفرضية إحصائيا واكتفينا بالإثبات النظري لها ،أما بالنسبة لباقي الفرضيات فقد كان هناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والاستثمار المحلي، وبالتالي تطابق النتائج التطبيقية مع النظرية الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر رغم تأثيره الإيجابي على الصادرات و الاستثمار المحلي وتكوين رأس المال البشري– افتراض صحيح نظريا –

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا إبراز الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تطرقنا إلى الجوانب العامة للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث خلصنا إلى أن الاستثمار الأجنبي يقوم على تبادل المنافع الأجنبية بين البلد المضيف والمستثمر الأجنبي، إذ تتجلى أهميته بالنسبة للبلد المضيف في استقطاب رؤوس الأموال وتكنولوجيا، كما يساهم في توفير مناصب شغل. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فتكمن أهميته في اكتساب أسواق جديدة وتحقيق أكبر ربحية ممكنة.

كما تناولنا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال معرفة تأثير هذا الأخير على عوامل النمو الاقتصادي، حيث قامت الجزائر بمجهودات كبيرة بغرض جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها وسيلة استقطاب لتكنولوجيا وتكوين رأس المال، ورغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال إلا إنها تبقى غير كافية.

1. اختبار الفرضيات:

- ادعاء حول صحة المتغير التابع والمتغير المستقل عند درجة حرية 5%بالاختبار المناسب ثم رفض او قبول الفرضية، وتنقسم إلى فرضية مبدئية فرضية العدم H_0 والفرضية البديلة H_a .

- نجد انه توجد علاقة تربط بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي المباشر) من خلال الاثار الجانبية التي يتركها الاستثمار الاجنبي المباشر علي الاقتصاد الجزائري.

2. النتائج:

2-1 النتائج النظرية: على ضوء ما سبق توصلنا لاستخلاص للنتائج التالية:

- تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة في تحقيق الكثير من الفوائد من بينها تنويع مصادر الدخل وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار، اكتساب التكنولوجيا وتطوير الأنشطة الاقتصادية؛

- يجب على الدول المضيفة تكثيف العمل على تعظيم المزايا، وتقليص المخاطر التي تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتباره من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، حيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

2-2 النتائج التطبيقية:

– إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب منها والمتمثلة في زيادة صادرة خارج المحروقات، وتوجه معظم الاستثمارات إلى قطاع المحروقات الذي يعتبر القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني ،ولم يكن لها الدور الفعال في زيادة النمو الاقتصادي؛

– لا يعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في الجزائر مؤشر يعكس نمو الاقتصاد الوطني وقد تنعكس الصورة في حالة ترابطه بالاستثمار المحلي؛

– أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على كل من الصادرات و الاستثمار المحلي خلال فترة الدراسة تأثير ايجابي ومؤكد عند مستوى معنوية 5%؛

– كما أشارت النتائج إلى عدم وضوح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باعتباره غير معنوي إحصائيا.

3. التوصيات:

بناء على ما تم دراسته يمكننا التوصل إلى التوصيات التالية:

1. العمل على محاربة الفساد والبيروقراطية والعوائق الإدارية التي تقلل وتحد من فرص الاستثمار؛
2. توجيه الحوافز الضريبية نجو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية وتطوير الجهاز المالي والمصرفي؛
3. الاهتمام بالموارد البشرية من حلال تكوينها وتأهيلها لكي تصبح قادرة على مجارات التكنولوجيا الحديثة؛
4. العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الغير نفطية وذلك للنهوض بباقي القطاعات الاقتصادية الحساسة؛
5. توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة ومتاحة للتعريف بالمميزات الاستثمارية للبلد وكذا التوزيع القطاعي لاستثمار الأجنبي المباشر فيها؛
6. أخد العبرة من التجارب الناجحة لبعض الدول والتي عرفت كيف تجذب وتستفيد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر؛

إن نتائج بحثنا مرهونة بالطريقة المستخدمة في القياس ومدى مصداقية البيانات المعتمدة عليها وبالفترة المدروسة فهو ليس إلى جهد يبقى دائما قابل للانتقاد والتحسين ونشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام والدراسة للوصول إلى نتائج قد تفيد صانعي القرار وترشدهم إلى انتهاج أفضل السبل للوصول إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي.